

وجه مألوف:

العنف في حياة الأطفال والمراهقين

للمزيد من المعلومات عن البيانات وطرق الحساب المُستخدمة، انظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "وجه مألوف: العنف في حياة الأطفال والمراهقين"، اليونيسف، نيويورك، 2017.

1. حُصبت جميع هذه الحقائق الأساسية على أساس بيانات مُستَمدة من مسوحات ديموغرافية وصحية (DHS)، ومسوحات عنقودية متعددة المؤشرات (MICS)، ومسوحات أخرى ضَمّت عينات تمثيلية على الصعيد الوطني أُجريت بين عامي 2005 و2016. وحُصبت تقديرات التشريعات على أساس المعلومات المُستَمدة من المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبات البدنية ضد الأطفال.

2. تستند تقديرات التنمر إلى بيانات من دراسات للسلوك الصحي في الأطفال في سن المدرسة (HBSC)، ومسوحات صحية عالمية على طلاب المدارس (GSHS) أُجريت بين عامي 2003 و2016. وحُصبت تقديرات التشريعات على أساس المعلومات المُستَمدة من المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبات البدنية ضد الأطفال. وحُصبت تقديرات الهجمات على المدارس على أساس المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة لعام 2016. وحُصبت تقديرات إطلاق النار في المدارس على أساس البحوث التي أجرتها د. لورا إي. أجنيش، جامعة جورجيا الجنوبية (استُشهد بها أصلاً في مقالة لسامارت جويتا بعنوان إطلاق النار في المدارس: مشكلة أمريكية؟، في دورية هارفارد بوليتيكال ريفيو، 19 نيسان/أبريل 2015، http://harvardpolitics.com/special_features/gun.html#fn1). وقد تم تحديث الأرقام للتقرير من خلال مُراسلة د. أجنيش. لمزيد من المعلومات حول التعاريف ومنهجية جمع البيانات، انظر: أجنيش، لورا إي. "تحليل مُقارن لهجمات القتل الجماعي التي تمت محاولتها أو ارتُكبت في المدارس"، في دورية أميريكين جورنال أوف كريمينال جاستيس، المجلد 40، العدد 1، مارس 2015، ص 1-22.

3. حُصبت جميع هذه الحقائق الأساسية على أساس تقديرات الصحة العالمية لعام 2015 لمنظمة الصحة العالمية. وحُصبت معدلات القتل بين المراهقين في الولايات المتحدة استناداً إلى بيانات المركز الوطني للإحصاءات الصحية في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها.

4. حُصبت جميع هذه الحقائق الأساسية على أساس بيانات مُستَمدة من مسوحات ديموغرافية وصحية (DHS)، ومسوحات عنقودية متعددة المؤشرات (MICS) أُجريت بين عامي 2005 و2016. وحُصبت تقديرات أشكال العنف الجنسي بالاتصال أو بغير الاتصال قبل سن 15 سنة استناداً إلى بيانات من وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (FRA)، دراسة عن العنف ضد المرأة لعام 2012، وهي متاحة على الموقع التالي: <http://fra.europa.eu/en/publication/2014/violence-against-women-eu-wide-survey-main-results-report>

5. ببس، مارتا سانتوس، التقرير السنوي للممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، A/HRC/31/20، الأمم المتحدة، نيويورك، 5 كانون الثاني/يناير 2016، الفقرة 9، يمكن الحصول على نسخة من التقرير بصيغة PDF من الموقع التالي: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/000/90/PDF/G1600090.pdf?OpenElement>

حقوق الصور

الغلاف: UNICEF/UN018674/Zehbrauskas ©؛ ص 2: UNICEF/UN020216/Quan ©؛
UNICEF/UNI74447/Markisz ©؛ UNICEF/UNI195866/Blundell ©؛ UNICEF/UN040850/Bicanski ©؛ ص 3: UNICEF/UN014961/Estey ©؛ ص 4: UNICEF/UN015567/Prinsloo ©؛ ص 5: UNICEF/UN076711/Amaya ©؛ ص 6: UNICEF/UN015619/Prinsloo ©؛ ص 7: UNICEF/UN015616/Prinsloo ©؛ ص 9: UNICEF/UN014958/Estey

وجه مألوف:

العنف في حياة الأطفال والمراهقين

ومع ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً هاماً في توثيق حجم وحِدّة مشكلة العنف في مرحلة الطفولة.

يستخدم التقرير "وجه مألوف: العنف في حياة الأطفال والمراهقين" أحدث البيانات المتوفرة لتسليط الضوء على أربعة أشكال محددة من العنف: التأديب العنيف والتعرّض للإيذاء المنزلي أثناء الطفولة المبكرة؛ والعنف في المدرسة؛ والوفيات من جرّاء العنف في أوساط المراهقين؛ والعنف الجنسي في مرحلة الطفولة والمراهقة.

تبيّن الإحصاءات أن الأطفال يتعرّضون للعنف في جميع مراحل الطفولة، وفي بيئات متنوعة، وغالباً ما يكون ذلك على أيدي أفراد موثوق بهم من الذين يتفاعلون معهم يومياً.

ويُعدّ ضمان توثيق العنف بجميع أشكاله من خلال بيانات دقيقة بمثابة خطوة أولى نحو القضاء عليه.

لجميع الأطفال الحق في الحماية من العنف الذي يمارسه عليهم أي شخص في حياتهم - سواءً كان الوالدين، أو المدرسين، أو الأصدقاء، أو الشركاء العاطفيين، أو الغرباء. إن جميع أشكال العنف التي يتعرّض لها الأطفال، بغض النظر عن طبيعة أو شدة الفعل، ضارة. وبعيداً عن الأذى والألم غير المُبرّرين اللذين يسببهما العنف، فإنه يُقوّض إحساس الأطفال بقيمتهم الذاتية ويعوق نماءهم.

بيد أنه كثيراً ما يُبرّر العنف ضد الأطفال على أنه ضروري أو أنه لا مفر منه. وقد يُقبل ضمناً بسبب الألفة مع مرتكبيه، أو قد يُقلّل من أهميته. وقد تُدفن ذكرى العنف أو محاولة الإبلاغ عنه بسبب العار أو الخوف من الانتقام. وقد يؤدي إفلات مرتكبي هذه الأعمال من العقاب والتعرّض للعنف لفترات طويلة إلى أن يعتقد الضحايا أن العنف أمر طبيعي. وبهذه الطرق، يكون العنف مُتّعماً، مما يجعل من الصعب منعه وإنهاءه.

كما أن ندرة البيانات الموثوقة عن هذه المشكلة لا تؤدي إلا إلى تفاقمها. إن جمع البيانات عن العنف ضد الأطفال عملية معقدة تتثير تحديات أخلاقية ومنهجية كبيرة.

التأديب العنيف والتعرض للإيذاء المنزلي أثناء الطفولة المبكرة

على الصعيد العالمي، يعيش
**طفل واحد من بين
كل 4 أطفال**
(أي 176 مليون طفل) دون
سن الخامسة مع أم ضحية
لعنف الشريك الحميم.

يُعاني ما يقرب من **300 مليون** طفل تتراوح
أعمارهم بين 2 و4 سنوات في جميع أنحاء العالم (أي
3 من كل 4) من التأديب العنيف على أيدي مقدمي
الرعاية بشكلٍ منتظم؛
ويعاقب **250 مليون** شخص (حوالي 6 من كل 10)
بوسائل بدنية.

استناداً إلى بيانات من 30 بلداً، يتعرّض **6 من كل 10** أطفال تتراوح أعمارهم بين 12
و23 شهراً لأساليب عنيفة في التأديب. ومن بين هؤلاء الأطفال في هذا العمر، يتعرّض نصفهم
تقريباً للعقاب البدني ونصفهم للإساءة اللفظية.

اعتمدت 60 بلداً فقط تشريعات تحظر تماماً
استخدام العقاب البدني ضد الأطفال في
المنزل، مما يترك أكثر من **600 مليون**
طفل دون سن الخامسة بدون حماية قانونية
كاملة.

على الصعيد العالمي، يقول
1.1 مليار من مقدمي
الرعاية (أي أكثر بقليل من
نسبة الربع) أن العقوبة البدنية
ضرورية لتربية الأطفال أو
تعليمهم بشكل صحيح.

العنف في المدرسة

يعترف حوالي **3 من كل 10**
من صغار المراهقين في 39
بلداً في أوروبا وأمريكا الشمالية
(17 مليوناً) بممارسة التنمر على
الآخرين في المدرسة.

على الصعيد العالمي، يعاني أكثر
قليلاً من ثلث الطلاب الذين تتراوح
أعمارهم بين 13 و15 سنة (**أي**
نحو 130 مليوناً) من التنمر.

يعيش نصف الأطفال في سن الدراسة الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و17
سنة (**أي 732 مليوناً**) في بلدان لا يُحظر فيها العقاب البدني في
المدارس.

تم توثيق (أو التحقق من)
نحو **500** هجوم أو تهديد
بهجوم ضد المدارس في عام
2016 في **18** بلداً أو منطقة
حول العالم.

سُجّلت **59** حالة إطلاق نار في
المدارس أسفرت عن حالة وفاة
واحدة على الأقل في 14 بلداً خلال
السنوات الـ 25 الماضية. وقد
حدثت **ثلاثة أرباع** تلك الحالات
تقريباً في الولايات المتحدة.

للمزيد من المعلومات حول الحقائق الرئيسية المذكورة أعلاه، انظر الملاحظة 2 على الغلاف الداخلي.

الوفيات من جرّاء العنف في أوساط المراهقين

تتجاوز وفيات المراهقين الناجمة عن العنف الشخصي تلك التي يتسبب بها العنف الجماعي. وفي عام 2015، تُوفي نحو **ثلثي** الضحايا في جرائم قتل، بينما أودت الصراعات المسلحة بالثلث الباقي.

كل 7 دقائق، يُقتل مراهق من جرّاء العنف في مكانٍ ما من العالم. وفي عام 2015 وحده، أودى العنف بحياة نحو **82,000** من المراهقين في جميع أنحاء العالم. إن المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة هم أكثر عُرضة للخطر بشكل خاص، حيث يبلغ احتمال تعرّضهم للوفاة بسبب العنف 3 أضعاف الاحتمال نفسه للمراهقين الأصغر سناً الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 سنة.

في حين يعيش حوالي **6%** فقط من المراهقين في العالم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن أكثر من **70%** من المراهقين الذين لقوا حتفهم في عام 2015 بسبب العنف الجماعي كانوا يعيشون في تلك المنطقة - مع ارتفاع معدلات الوفيات بشكل كبير منذ عام 2011. وإذا واجه جميع المراهقين نفس خطر الوفاة بسبب العنف الجماعي كالمراهقين في الجمهورية العربية السورية، فستكون هناك حالة وفاة كل **10** ثوان بين المراهقين في العالم.

في الولايات المتحدة، يبلغ معدل القتل بين الأولاد المراهقين السود من أصل غير إسباني ممن تتراوح أعمارهم بين 10 و19 عاماً **19** ضعفاً للمعدل بين نظرائهم من الأولاد المراهقين البيض من أصل غير إسباني. إذا طُبّق معدل القتل بين الأولاد المراهقين السود من أصل غير إسباني على المستوى الوطني، فستكون الولايات المتحدة واحدة من البلدان العشرة الأكثر دموية في العالم. وفي عام 2015، كان خطر تعرّض ولد مراهق أسود في الولايات المتحدة للقتل أعلى من خطر القتل من جرّاء العنف الجماعي في عدد من البلدان المتضررة من الصراعات. كما تتعرّض الفتيات السود من أصل غير إسباني في الولايات المتحدة أيضاً لتزايد خطر القتل، بمعدل يبلغ حوالي **خمسة** أضعاف نظيره للفتيات البيض من أصل غير إسباني.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة (وإن كانت طفيفة نسبياً) في معدلات جرائم القتل بين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و19 سنة منذ عام 2007. ورغم أن هذه المنطقة يعيش فيها أقل قليلاً من **10%** من المراهقين في العالم، فقد شهدت ما يقرب من نصف جرائم القتل بين المراهقين في عام 2015. وتقع البلدان الخمسة التي سجّلت أعلى معدلات للقتل بين المراهقين على مستوى العالم في أمريكا اللاتينية.

العنف الجنسي

في مرحلة الطفولة والمراهقة

وعلى الصعيد العالمي، تعرّضت حوالي **15 مليون** فتاة مراهقة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً للجنس القسري في حياتهن؛ وكان **9 ملايين** من هؤلاء الفتيات ضحايا في العام الماضي.

في 38 بلداً من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، أفادت ما يقرب من **17 مليون** امرأة بالغة بأنهن تعرّضن لممارسات جنسية بالإكراه في مرحلة الطفولة. وفي 28 بلداً في أوروبا، أبلغت حوالي **2.5 مليون** شابة عن تعرّضهن لأشكال من العنف الجنسي بالاتصال وبغير الاتصال قبل بلوغ سن الخامسة عشر.

واستناداً إلى بيانات من 30 بلداً، اقتضرت نسبة الفتيات المراهقات اللاتي سَعَيْن للحصول على مساعدة من مختصين بعد تعرّضهن للجنس القسري على **1% فقط**.

في 20 بلداً، أفادت قرابة **9 من كل 10** مراهقات من ضحايا الجنس القسري أن ذلك حدث لهن لأول مرة أثناء مرحلة المراهقة.

الأصدقاء/ زملاء الدراسة والشركاء هم من بين أكثر مرتكبي الاعتداءات الجنسية على المراهقين شيوعاً ممّن يتم الإبلاغ عنهم في 5 بلدان تتوفر لديها بيانات.

تشير البيانات المُستَمَدّة من 28 بلداً إلى أن **9 من بين كل 10** مراهقات تعرّضن للجنس القسري أفادوا أن المرتكب شخص قريب منهن أو معروف لهن.

العنف ضد الأطفال في أهداف التنمية المستدامة



الهدف 5:

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

2.5 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

1.2.5 نسبة النساء والفتيات

المعايير اللاتي يبلغ سنهن الخامسة عشرة وما فوق واللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفةً بحسب شكل العنف والعمر

2.2.5 نسبة النساء والفتيات في

الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف

الهدف 16:



التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

1.16 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

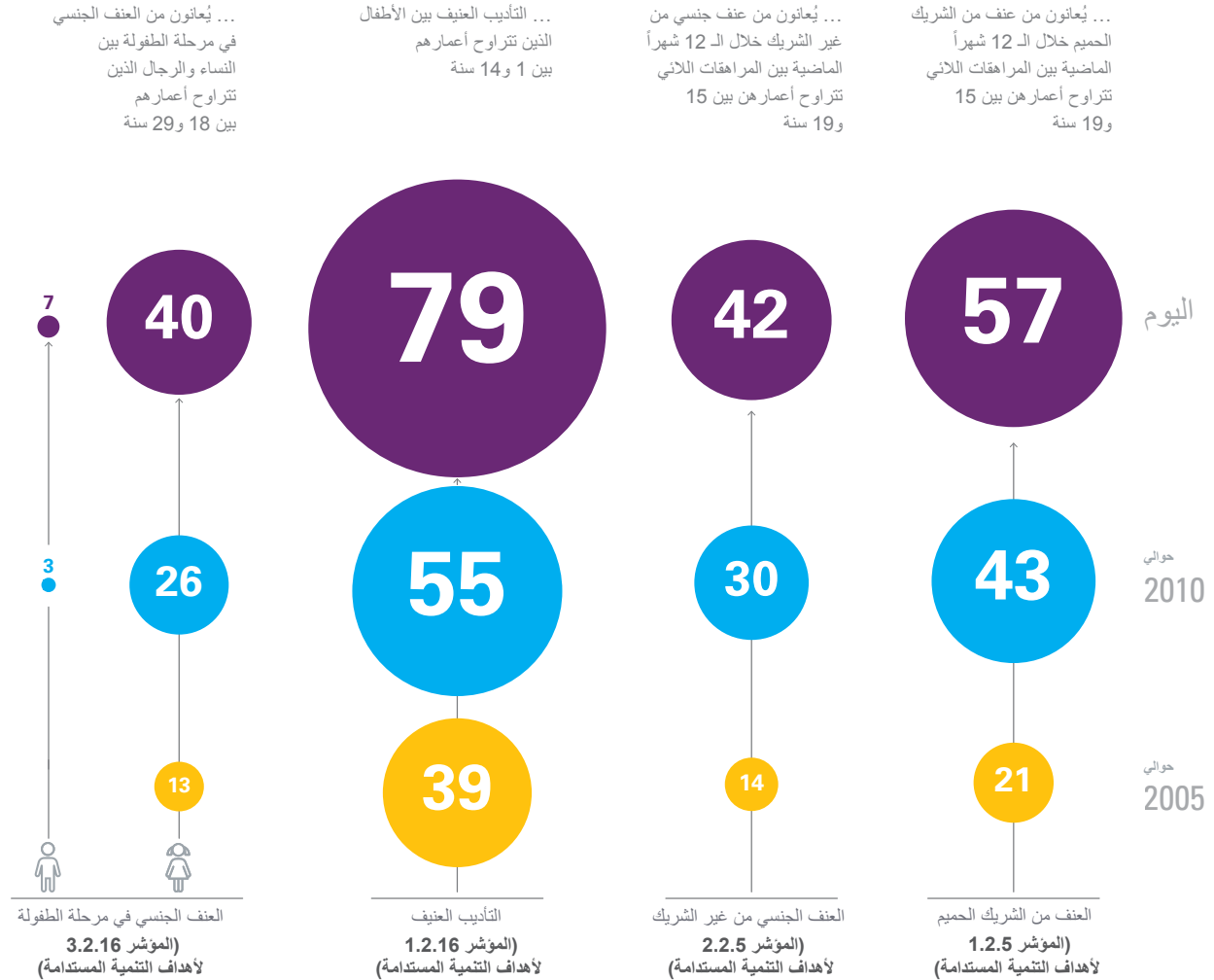
1.1.16 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 ألف نسمة، بحسب العمر والجنس
2.1.16 الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100 ألف نسمة (بحسب الجنس والعمر والسبب)

2.16 إنهاء إساءة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم

1.2.16 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي على أيدي مقدمي الرعاية في الشهر الماضي
3.2.16 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي ببلوغهم سن الثامنة عشرة

عدد البلدان التي لديها بيانات قابلة للمقارنة عن ...

رغم التقدم الذي أُحرز مؤخراً، لا يزال توافر بيانات قابلة للمقارنة عن العنف ضد الأطفال محدوداً، مما يعوق قدرة معظم البلدان على الإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة.



حماية جيل معرض للخطر

تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دعوة جريئة وطموحة لإنهاء العنف ضد الأطفال، حيث يُعتبر استئصاله عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية المستدامة. ومن الخطوات الحاسمة نحو تحقيق هذه الضرورة العالمية تحشيد الإرادة السياسية وتعزيز الاستراتيجيات المبنية على الأدلة لمعالجة العوامل المساهمة المتعددة، بما فيها المعايير الاجتماعية والثقافية التي تتغاضى عن العنف، وغياب السياسات والتشريعات الملائمة، وعدم كفاية الخدمات المقدمة للضحايا، وقلة الاستثمار في النظم الفعّالة لمنع العنف والتصدي له. وسيكون من الأساسي لإنجاح هذه الجهود إقامة شراكات استراتيجية (من قبيل الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال) والتعجيل بالعمل، واستقطاب الموارد، وبناء الالتزام، وتيسير تبادل المعارف، وتنفيذ العمل على نطاق واسع.

ومن الضروري أيضاً الحصول على بيانات وتحليلات سليمة لتوفير أساس متين للسياسات القائمة على الأدلة المخصصة لمعالجة هذه العوامل. وسيطلب ذلك استثمارات مخصصة لجمع بيانات جيدة لتقييم حجم وظروف العنف ضد الأطفال، وتقييم أثر التدخلات، والعمل على سد الثغرات في المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمعات التي لديها وعي أكبر بالمسألة أن تحمّل الحكومات مسؤولية الحفاظ على التزاماتها.

وتشمل الإجراءات والاستراتيجيات المحددة التي تتبناها اليونيسف لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له ما يلي:

دعم الخطط والإجراءات الوطنية المُنسقة للتصدي للعنف ضد الأطفال

هناك حاجة إلى خطط وطنية متماسكة ومُنسقة جيداً، واتخاذ إجراءات لاحقة للحد من معدلات العنف المرتفعة باستمرار ضد الفتيات والفتيان من الطفولة المبكرة وحتى سن المراهقة. وتتطلب الوقاية المستدامة من العنف مبادرات شاملة ومُنسقة متعددة القطاعات يشارك فيها كلٌّ من الحكومة والمجتمع المدني.⁵ وينبغي أن تستنير هذه الجهود بالأدلة المتوفرة حول الأساليب التي أثبتت جدواها في منع أشكال العنف المتعددة التي يتعرّض لها الأطفال في حياتهم اليومية والتصدي لها.

تعزيز الإطار القانوني والسياسي

ينبغي على الحكومات تعزيز الأطر القانونية والسياسية التي تحمي الأطفال من مختلف أشكال العنف والاستغلال والإيذاء التي يواجهونها طوال مراحل طفولتهم، وكذلك دعم هذه الجهود بأنظمة قوية للرصد والإنفاذ. وينبغي تشجيع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد على سن وإنفاذ تشريعات لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العقاب البدني في جميع الظروف حتى في المنزل، ومن جميع مرتكبيه بمن فيهم المدرسين وغيرهم من العاملين في المدارس. وتُنصَح الحكومات أيضاً بتجريم جميع أشكال الاعتداء الجنسي على الفتيات والفتيان واستغلالهم.

تغيير المعايير التي ترسخ العنف

وينبغي أن تعالج النُهُج الوطنية المعتقدات والتوجهات المنهجية المجتمعية التي ترسخ العنف ضد الأطفال، في أي سياق، بما في ذلك البيت أو المدرسة أو المجتمع أو الإنترنت. وسيطلب ذلك تغييرات في الأعراف والسلوكيات الاجتماعية والثقافية المتأصلة بعمق، ولا سيما الفكرة القائلة بأن بعض أشكال العنف ليست طبيعية فحسب، بل حتى مبررة ويمكن بالتالي التسامح معها. كما تساعد أوجه عدم المساواة بين الجنسين على استدامة الأعراف التي تديم أنواعاً مختلفة من العنف. ويمكن للأعراف التي تتعلق بالجنسين أن تشكل بعض الممارسات والعلاقات الوالدية التي قد تؤثر على نمو الأطفال.

ونظراً لأن برامج الأبوة والأمومة أظهرت نتائج واعدة في مجال تغيير المعايير حول العنف، فإنه من الأهمية بمكان التركيز الوطني على برامج جيدة وشاملة لتنمية الطفولة المبكرة تساعد على خلق علاقات إيجابية بين الوالدين والطفل وتحد من الممارسات الوالدية القاسية. وتشمل العناصر الأساسية التعليم وإسداء المشورة للآباء ومقدمي الرعاية بشأن الممارسات الوالدية الإيجابية، مثل استخدام أساليب التأديب غير العنيفة وتقنيات التواصل الفعالة والحساسية للتعامل مع الأطفال والمراهقين. ومن الناحية المثالية، ينبغي دمج الدعم في حياة الأسر من خلال الزيارات المنزلية، أو المجموعات المجتمعية، أو نظم الرعاية الاجتماعية والصحية المحلية.

وبالإضافة لذلك، يمكن للبلدان دعم البرامج المدرسية التي تعمل مع المجتمعات المحلية لمنع حوادث العنف والتصدّي لها. وبالنظر للأهمية المتزايدة للتواصل الافتراضي في حياة الأطفال والمراهقين، ينبغي على السياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالحد من التنمر من قِبَل الأقران أن تتوجه أيضاً إلى المجتمعات المحلية الموجودة على شبكة الإنترنت. وفي الوقت نفسه، ينبغي

أن تعزّز النظم التعليمية سياساتها المُراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وذلك لتهيئة بيئات تعلّم أكثر أماناً للفتيات والفتيان على السواء. وقد وُجد أن مشاركة الأطفال في التدريب على المهارات الحياتية وحل النزاعات تساعدهم على حل المشاكل بطرق غير عنيفة، والتعامل بشكل إيجابي مع عواطفهم، والتعاطف مع الآخرين، وإدارة حالات الإساءة بشكل آمن.

تطبيق سياسات للحد من العنف وتحسين الخدمات

من الأمور بالغة الأهمية جعل المجتمعات أكثر أماناً وتعزيز البيئات الواقية للأطفال والمراهقين. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تركز السياسات الوطنية على استراتيجيات لمنع العنف، بما في ذلك الحد من إمكانية الحصول على الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة. وهناك حاجة أيضاً إلى تحسين الخدمات الاجتماعية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة للأطفال والمراهقين. وينبغي أن يشمل ذلك مجموعة من الخيارات في مختلف القطاعات، ابتداءً بالمعاملة الحساسة من جانب أجهزة إنفاذ القانون والعدالة لضحايا الإساءة للأطفال إلى الدعم الاجتماعي المادي والنفسي الذي توفره نظم الرعاية الصحية والاجتماعية.

وتُعَد الأنظمة الفاعلة للخدمات الاجتماعية التي يتم توفيرها من خلال أخصائيين اجتماعيين مُدرّبين أمراً حيوياً لتوفير خدمات الإحالة والمشورة والعلاج للأطفال الذين تعرّضوا للعنف. وينبغي تمكين الأطفال والمراهقين المعرضين للخطر من استخدام أماكن آمنة عندما لا يكونون في المنزل أو في المدرسة، مع إتاحة الفرص لهم للمشاركة في الأنشطة الترفيهية والرياضية. وأخيراً، ينبغي تزويد الأطفال وأولياء أمورهم بالمعلومات والأدوات التي يحتاجونها للإبلاغ عن العنف بشكل آمن، سواءً شخصياً أو عبر الإنترنت.

إنها مسؤولية الجميع

تهدف البيانات والتحليلات المقدمة في التقرير "وجه مألوف: العنف في حياة الأطفال والمراهقين" إلى التأثير على طريقة تفكيرنا وتحديثنا عن الوجوه المألوفة جيداً للعنف في مراحل الطفولة. ونأمل أن تشجع النتائج التي يتضمنها التقرير الحكومات والمنظمات والأفراد في كل مكان على الاعتراف بحجم مشكلة العنف ضد الأطفال، وتكثيف جهودهم لإنهائه بوصفه قضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان والعدالة، ووسيلة لخلق مجتمعات أكثر سلاماً. إن إنهاء العنف ضد الأطفال هو مسؤولية جماعية.

يونسف | لكل طفل

اليونسف
قسم البيانات والتحليلات
شعبة البيانات والبحوث والسياسات
3 يونيتيد نيشنز بلازا
نيويورك، NY 10017، الولايات المتحدة الأمريكية

البريد الإلكتروني: data@unicef.org
الموقع على الإنترنت: data.unicef.org

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف)
شعبة البيانات والبحوث والسياسات
نوفمبر 2017